مجلة المجمع العلمي العراقي

الجزء الثالث ـ المجلد التاسع والثلاثون

بغـــداد

المحرم الحرام ١٤٠٩هـ ـ ايلول ١٩٨٨م

حروف الزيادة

الدكتور احمد عبد الستار الجواري
(عضـــو المجمع)

تمهيـــــد

إذا كان علم النحو مما يستحق أن ينظر في بعض قضاياه نظرة أخرى غير نظرة السابقين من علماء العربية ، فإن قسيمه علم الصرف يراد له أن يكون محلّ تدبر وتأمل ونظر فاحص دقيق ، فلا يجوز أن يظل رهن التقليد والاتباع المطلق .

ذلك بأن من فوائد معاودة النظر في علوم العربية أن يعاد عرضها على الدارسين عرضاً يُيسّر عليهم فهم حقائقها والانتفاع بها وجعلها جزءاً من المعارف التي يحتويها الفكر ويستوعبها التفكير وتسيغها الأفهام .

ومن الأمور التي تدعو الى التأمل والتدبر أن علم الصرف قد ضُرِبَ عنه صفحاً ، فلم يعد في موضع العناية والاهتمام مثل اهتمام الناس بالنحو وشكواهم من وعورة مسالكه وتعقيد قواعده .

ولعل مردّ ذلك الى أن الصرف ، وقرينه أو فرعه — الاشتقاق — أدنى الى الضبط وأقرب الى الدقة ، لأن قواعدهما محدودة محصـــورة مقصورة على بناء الكلم في ذاتها مفردة ، لا باعتبارها جزءاً من التركيب ، ولأن الغلط أو الشـــطط في بناء الكلمة المفردة قد يغيب التقاطه واكتشافه والالتفات اليه على كثير من النـــاس ، بل إنهم قد لا يجدون الى

التحقق من الصواب سبيلا إلا بالرجوع الى المعاجم وكتب اللغة ، بل إنهم قد يتجاهلون في بعض الأحيان ، أو يتناسون ، أن لهذا العلم – علم الصرف– قواعد في التصريف والاشتقاق وبناء الكلِم لا يحسن بدارس العربية جهلها او الإعراض عنها .

ثم إن قواعد التصريف والاشتقاق في جملتها وعمومها قواعد هي ادنى الى الاستقرار والثبات من القواعد الأخرى في علوم العربية .

وقد يكون الثبات والاستقرار قرين الإتقان والتثبّت في بعض جوانب المعرفة بل في كثير منها ، الإ حقائق العلم ومفاهيمه ، تلك التي تقوم على البحث والاستقراء والاستنباط فإنها تحتاج على الدوام إلى معاودة النظر فيها وتقليب تلك المفاهيم على وجوهها المتعددة ، وعرضها على طرائق الفكر والبحث المتجددة بلى المتغيرة في أحيان كثيرة ، حتى لا يتحول الثبوت والاستقرار فيها جموداً أو ما يشبه الجمود . فيتحجر وتتصلب حتى لا تستاغ ولا تتقبلها الأذواق .

– ١ –

ولابد بين يدي هذا البحث – بحث زيادة الحروف – من الإلمام بأمرين يمهّد الإلمام بهما إلى الرؤية الواضحة والنظرة الفاحصة .

الأمر الأول : ماذا يراد بالحرف في علوم العربية ؟

والامر الثاني : ما هي الوسيلة التي يتوصل بها الى الحكم بزيادة الحرف في الكلمة او في التركيب ؟

والحروف في لغتنا العربية ضربان : حروف المباني وحروف المعاني .

فأما حروف المباني فهي التي تعرف أيضاً بحروف الهجاء التي بها تبنى الكلم وتركّب الألفاظ المفردة .

وأما حروف المعاني فهي ألفاظ مركّبة من حرفين من حروف الهجاء أو من اكثر من حرفين أو من حرف وحركة تؤدي معاني – اختصت بها – في قسيميها في الكلم العربية : الاسم والفعل . وكل حرف منها يؤدي معنى واحداً أو أكثر من معنى واحد . ومثالها حروف الاستفهام : الألف وهل ، وحروف النفي ما ولا وإن . وحروف الشرط إن وإذا . وحروف الخفض أو الجر من وعلى والباء واللام . وغيرها من الحروف .

وإنما سميت حروف المعاني لأنها وضعت لتدل عليها (على المعاني) ، وهي ألفاظ لا غنى عنها في التراكيب ؛ هذا هو الأصل ، وقد يذهب بعض علماء العربية إلى جواز زيادتها في بعض المواضع .

– ٢ –

وحروف المباني منها ما هو أصلي في الكلمة – الاسم او الفعل ومنها ما هو زائد او مزيد . وهي لا تزاد في ألفاظ حروف المعاني وإنما تزاد في أبنية الأسماء والأفعال كما أشرنا آنفاً .

والوسيلة التي تعرف بها الزيادة ويعرف بها الحرف الزائد هي ما يعرف بالوزن الصرفي ، أو ما سماه علماء العربية الميزان الصرفي . وهو بناء لفظي افترضوه لوزن الكَلِم ولاسيما الأسماء والأفعال ، واتخذوا له حروف ف . ع . ل . رمزاً .

ويقوم الحكم بأصالة الحرف في الكلمة او زيادته بالاستناد إلى أصلٍ وضعه علماء العربية ، فقد ذهبوا إلى أن أقل الأصول في الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف ، وقد تكون اربعة أحرف في الأفعال وخمسة في الأسماء .

وكل ما يزيد على الأحرف الأصول الثلاثة او الأصول الأربعة في الأفعال ، او الأصول الخمسة في الأسماء فهو زائد .

هذا هو المذهب المشهور المعتمد عند علماء العربية .

ومن المعاصرين من ذهب إلى أن الأحرف الأصول في الكلم العربية حرفان اثنان لا ثلاثة ، وزعموا أن تركيب الكلم العربية ثنائي لا ثلاثي .

ولعلهم استندوا في ذلك الى مقالة ابن جني في مسألة الاشتقاق الأكبر . وأن حرفين من حروف الكلمة إذا اتفقا كان المعنى حين يثلثهما حرف آخر متساوياً أو متقارباً في الكلمات ذوات الحرفين المتشابهين ، كالذي في « قطّ وقطر وقطف » ونحو ذلك .

ومن أشهر من قال بمذهب الثنائية من المعاصرين الأب اوغست مرمرجي الدومينيكي . فإن له بحثاً ألقاه في مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجلسة التاسعة والعشرين يوم ٢٨–٥–١٩٥١) ونشر في محاضر جلسات المجمع للدورة السابعة عشرة .

وخلاصة ما ذهب إليه أن أصل المفردات في العربية حرفان ، ثم يزاد عليهما حرف ثالث إما تتويجاً أي في اول الكلمة ، وإما إقحاماً أي في في وسطها بين الحرفين . وإما تذييلا اي في آخرها .

مع بقاء العلامة المعنوية بين الثنائي والثلاثي كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي وما فوقه من المزيدات (١) .

ويصف الأب مرمرجي مذهبه هذا بأنه لا يراد به هدم الثلاثية والرباعية ، ولكنه وسيلة للتأصيل . أي العودة بالألفاظ إلى أصولها الأولى ، وتلك مرحلة تسبق مرحلة التصريف .

وهو يشرح ذلك قائلا :

والقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثي والرباعي ويحصر عمله في المعجمية . وفي هذا الحقل عينه لا يتوخى محق الثلاثية والرباعية ولكنه

(١) محاضر جلسات الدورة السابعة عشرة ص ٣٠١ .

يرتئي بأنه كما أن الرباعي يسوغ ردّه الى الثلاثي ، كذلك يمكن ردّ الثلاثي إلى الثنائي مما ينجم عنه أن : ليس الثلاثي بدء الاشتقاق بل الثنائي(٢) .

وإذن فإن هذا المذهب مذهب الثنائية غير معنيّ بالصرف وقواعده ، وإنما يتجه القائلون به إلى علم اللغة وأصول الألفاظ . ثم إنه ليس ثمة من دليل علمي معقول او محسوس يؤيد هذا المذهب او يأخذ بناصيته او يسلكه في نظام علم من علوم العربية التي يصح أن توصف قواعدها وأصولها بالاستقرار .

على أن ما يلاحظ في اتفاق طائفة من الألفاظ في حرفين من أحرفها الثلاثة واتفاق كلي او جزئي في دلالاتها ليس بدليل كافٍ على أن ذا الحرفين هو الأصل . وإلى ذلك أشار تعليق الأستاذ أحمد أمين رحمه الله حين تساءل : أي علاقة بني فرس وفرش مثلاً ؟ (٣)

وعلى كل حال فإن مثل هذا المذهب ليس إلا محض افتراض ليس له سند مكين من الواقع ، ولا فائدة فيه ، لأن هذه الألفاظ الثنائية اسماء كانت أم أفعالاً ليس لها وجود يعتد به في العربية التي تكامل نضجها واستوى كيانها منذ أكثر من خمسة عشر قرنا . بل إن قضية الزيادة والأصالة في الحروف أمر يستحق أن تمحص حقيقته وأن ينظر فيه نظرة فاحص .

— ٣ —

ولعل الاعتداد بالصيغ المسموعة ثلاثيها ورباعيها وخماسيها وسداسيها في الأفعال وسباعيها في الأسماء دون الرجوع إلى الأصل الثلاثي المفترض في اكثرها ، لعل ذلك أولى وأقرب إلى الواقع اللغوي وأيسر على المعلّم والمتعلم وأدخل في باب الانتفاع بالصيغ المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة .

(٢) نفسه ص ٣٠٢ .
(٣) المحاضر المشار اليها ص ٣٠٢ .

والقاعدة التي وضعها علماء العربية لتمييز الحروف الأصلية من الحروف الزائدة أن الحرف الأصلي هو الذي يثبت في كل تصاريف الكلمة فلا يسقط في بعض التصاريف ، والزائد هو الذي يحذف في بعض تصاريفها .

يقول ابن مالك :

والحرف إن يلزم فأصل والذي
لايلزم الزائد مثل تا احتذي

قال الأشموني شارح الألفية : « لأنك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة في احتذي » (٤) .

— ٤ —

وزيادة الحروف تكون على صورتين إحداهما تكون بتكرير حرف من حروف الكلمة . وهي الزيادة التي يقال لها التضعيف بضم الحرف إلى مثله نحو سلّمَ في سَلِمَ .

وقد تكون بتكرير حرفين في ما يعرف بمضعف الرباعي نحو زلزل ودمدم ، عند من يذهب من علماء العربية إلى أنهما فعلان مزيدان لا مجردان .

والصورة الأخرى من صور الزيادة تكون بزيادة حرف مما يعرف بحروف الزيادة . وهي التي يجمعها قولك « سألتمونيها » أو « اليوم تنساه » أو « أمان وتسهيل » .

ويروي الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب ملحة من ملح علماء العربية ونادرة قلما يرد مثلها في مثل ابحاث علم الصرف .

يقول : قيل سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة ، فقال : « سألتمونيها » فظنّ أنه لم يجبه . إحالةً على ما أجابهم به قبل هذا .

(٤) شرح الاشموني ج ٤ ص ٢٦٢ .

فقال : ما سألتك إلا هذه النوبة . فقال الشيخ : « اليوم تنساه » .
فقال : « لا والله لا أنساه » .

فقال الشيخ : قد أجبتك يا أحمق مرتين .

وقيل إن المبرّد سأل المازني عنها فأنشد المازني :

هَـوِيتُ السمـان فشيّبننـي
وقـد كنت قدماً هويت السمانا

فقال (المبرد) أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر . فقال : قد أجبتك مرتين (٥) .

ويذكر الرضي أيضاً أن ابن خروف جمع منها – أي من هذه الحروف – نيّفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي .

قال وأحسنها لفظاً ومعنى قوله :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها
فقالت ولم تبخل « أمان وتسهيل »

وقيل « هم يتساءلون » ، و « سألتم هواني » وغير ذلك . (٦)

وجمعت أربع مرات في قوله :

« هناءٌ وتسليم » ، « تلا يوم أنه »
« نهاية مسؤول » « أمان وتسهيل » (٧)

(٥) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٣٣١ .
(٦) نفسه .
(٧) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٤ .

ويلوح في هذا الذي سقناه من كلامهم على حروف الزيادة ملامح من التملّح والتظرف فارقهم فيها ولوعهم بالدقة والجدّ في ضبط قواعد اللغة . ولعل شيئاً من غلبة الصناعة اللفظية قد افضى بهم إلى تعدادها على الوجه الذي مرّ ذكره .

على أن ذلك لم يَفُت فريقاً من علماء العربية عقّب على كلامهم وأنعم فيه النظر .

فلقد أنكر أبو عمر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة (٨) .وهو في ذلك أدنى إلى الصواب . فإن الذين ذكروها بين حروف الزيادة لم يجدوا لها موضعاً إلا في : « ذلك وتلك وهنالك وأولالك » . واللام في هذه الأمثلة لمعنى البعد في ما يسار إليه ، فهي إذن ليست كسائر حروف الزيادة التي تصير حين تزاد في الكلمة جزءاً منها لايستقل عنها ولا ينسلخ منها . ثم إن هذه أسماء مبنية لم يعهد فيها زيادة حرف من الحروف كالأسماء المعربة وكالمصادر والأفعال المنصرفة . حتى كأن الزيادة لاتكون إلا فيها ..

على أنهم وجدوا لها موضعاً في أسماء وردت بلام في آخرها ، وقد وردت في الأصل أو في الأكثر بغير لام كـ « زيدل وعبدل وهيقل وفيشلة » . وقد ورد : زيد وعبد وهيق وفيشة . فاستدل الذين زعموا زيادة اللام على أن اللام في زيدل وعبدل وهيقل وفيشلة حرف من حروف الزيادة .

ومذهب الجرمي . وهو أوجه المذاهب ، انهما قد يكونان لفظين بمعنى يظن أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من تركيب آخر كما في « ثرّة وثرثار » (٩) . وزعم الرضي أن ذلك تكلف من

(٨) شرح الرضي ج ٢ ص ٣٨١ .
(٩) شرح الرضي ج ٢ ص ٣٨١ – ٨٢ .

وأن اللام في هذه الأسماء زائدة وزيادتها ثابتة في زيدل وعبدل بمعنى زيد وعبد (١٠) .

على أننا لم نجد مثل هذه الزيادة في سائر الحروف مقتصرة على اسمين أو ثلاثة أسماء ، ثم إنها لاتنطبق عليها القاعدة العامة في غياب هذا الحرف المزعوم الزيادة في تصاريف الكلمة .

وأما الهاء فقد أنكر المبرد أن تكون من حروف الزيادة . (١١) والذين عدّوها في حروف الزيادة لم يجدوها إلا في كلمة واحدة هي : « أمّهات » جمع « أم » . وقد وردت الهاء في لفظ « أم » كما في قول قصي بن كلاب :

أمهتي خندف والياس أبي

وردّت دعوى زيادتها بجواز أن تكون أصلية بدليل تأمّهت .

ومما أورده دليلاً على زيادة الهاء قولهم « أهراق الماء » « وهجرع » ونحو ذلك . وهي بضعة ألفاظ لاتقوم عليها قاعدة .

— ٥ —

ومهما يكن من أمر فإن هذين الحرفين اللام والهاء ليسا على شاكلة حروف الزيادة الأخرى : الألف والسين والتاء والياء والنون والألف والميم . لأن زيادة هذه الحروف مطردة في الأسماء وفي الأفعال حين يراد أن تدل الأسماء والأفعال على معان جديدة لم تكن تدل عليها قبل دخول تلك الحروف عليها .

مثال ذلك حروف المضارعة (حروف أنيت) ، الهمزة للمتكلم (الألف) (الألف) نحو « أقوم » ، والتاء للمخاطب وللغائبة نحو تقوم (أنت) وتقوم (هي) ، والياء للغائب نحو يقوم ، والنون للمتكلمين نحو « نقوم » .

---

(١٠) نفسه ص ٣٨٢ .
(١١) الممتع في التصريف لابن عصفور ج ٢ ص ٢٠٤ ط قبادة .

ومثل هذا يقال في الميم حين تزاد من أجل بناء اسم المفعول نحو مكتوب ، واسمي الزمان والمكان نحو « مرَصد ومَقام » ، أو بناء المصدر الميمي نحو « مَقام ومُقام ومُستقرّ ومستودع » .

وكذلك الهمزة التي يعدّى بها الفعل اللازم نحو « أحضر ، وأكرم » .

والألف والسين والتاء نحو « استقام واستحسن » هذه الحروف التي تطرد زيادتها لأداء معان في لفظ الاسم أو لفظ الفعل لم تكن فيها قبل زيادتها .

ومن والواضح أن الهاء واللام ليسا مما يضيف إلى الاسم أو لفظ الفعل زيادة في المعنى .

ولعل المتابعة غير البصيرة هي التي أشاعت هذا الرأي . ولم يجد التمحيص والتدقيق سبيله إليه .

ولعل هذا الأ صل وهو دلالة زيادة الحرف على معنى بعينه ، كالذي سبق بيانه ، هو الذي يصح أن يركن إليه في الحكم بزيادة ذلك الحرف .

وينبغي أن يضرب صفحاً عن التماس الحروف الزائدة التي لايتبين لزيادتها معنى أي معنى . كالذي يفعل بالأسماء أو الأفعال التي تزيد حروفها على أربعة في الأفعال كاحرنجم واقعنسس واشمعلّ واصمألّ ، والأسماء التي تزيد حروفها على خمسة كـ سندأو حنطأو ونحو ذلك مما يحكم فيه بزيادة حرف أو حرفين لا لزيادة في معنى المجرد اسماً كان أو فعلاً ، وإنما لوجود أحد حروف الزيادة فيه أو لتضعيف حرف من حروفه .

ذلك لأن لا فائدة من كدّ أذهان الدارسين في التمرين على التماس الحروف الزائدة التي لم تزد لأداء معنى كالذي سبق بيانه في زيادة الميم أو حروف « انيت » .

إن هذا الذي يعرف في علم العربية بالتدريب في النحو أو في الصرف إنما هو ضرب من إرهاق الدارسين إرهاقاً لا يعود عليهم بنفع يذكر ، وأن ما يجنيه الدارس من نفع زهيد وفائدة يسيرة لايوزن بما يبذل فيه من جهد عقيم ، أو ما يخلّفه لديه من إملال وضيق يجنيان على إقباله على التعلم وتعلقه بهذا العلم الذي لاغنى عنه في الفهم والذوق والإنشاء .

★ ★ ★